

اقتصاد

المديرة تنفي ما يشاع عن وقف الفوائد على الودائع
٢٩ ألف قرص منحها «التوفير» منذ بداية العام تجاوزت قيمتها ٢٢,٩ مليار ليرة

عبد الهادي شباط

نفت مديرة مصرف التوفير هيفاء يونس لـ«الوطن» ما يشاع حول إيقاف الفوائد على الإيداعات لدى المصرف، معتبرة الأمر مجرد إشاعات، وذلك رداً على ما أثير مؤخراً في بعض صفحات التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، حول إيقاف الفوائد من جانبه، بين مدير التخطيط والإحصاء في المصرف محمد راشد مقداد أن حجم الإيداعات لدى المصرف سجل زيادة حتى نهاية شهر آب الماضي بنحو ٣٠ مليار ليرة سورية، عما كانت عليه بداية العام الجاري، إذ سجلت حتى نهاية آب نحو ١٧٠ مليار ليرة، قائلها سحبها بنحو ١٤٠ مليار ليرة.

بينما الوديعة لمدة سنتين فمعدل الفائدة ٧٪ سنوياً، والحد الأدنى لفتح الحساب ٢٠٠ ألف ليرة، وكذلك الوديعة لأجل ٣ سنوات بمعدل فائدة ٧٪ سنوياً وحد أدنى لفتح الحساب عند ٢٠٠ ألف ليرة.

هذا ويمنح المصرف قروضاً قصيرة الأجل بهدف تمويل رأس المال العامل لكل الفعاليات الاقتصادية بمختلف أنواعها وطبيعتها على أن تكون المنشآت قائمة ومرخصة وتمارس نشاطها بشكل فعلي، وذلك لتمكين المنشآت من شراء المواد الأولية وزيادة قدرتها التشغيلية واستغلال الطاقة الإنتاجية بالشكل الأفضل. واستطاع مصرف التوفير أن يوفر للمعاملين معه إجراء عمليات السحب والإيداع عبر كل فروع ومكاتبه، بغض النظر عن الفرع أو المكتب الذي يده الحساب، إذ يضم المصرف ٦٠ فرعاً وكتبتاً تنتشر في مختلف المدن السورية.

ويؤيد بأن المصرف مستمر بمنح التسهيلات الائتمانية وفق خطة عمله، والتوجهات الحكومية، وأنه منذ بداية العام الجاري تم منح نحو ٢٩,٢ ألف قرص بقيمة ٢٢,٩ مليار ليرة، منها ١٦,٤ ألف قرص تنموي للمعاملين في الدولة بقيمة ٩,٦ مليارات ليرة، ونحو ١٠,٨ آلاف قرص تنموي للعسكريين بقيمة ٧,٣ مليارات ليرة، على حين تم منح نحو ٣٨٨ قرصاً لأصحاب المهن العلمية بقيمة ٥,٣ مليارات ليرة، ونحو ١٥٥٠ قرصاً للمقاعدين بقيمة ٦٥١ مليون ليرة. وكانت الإدارة العامة لمصرف التوفير أعلنت عن نسب فوائد جديدة شملت عدة أنواع حسابات في المصرف ومنها حساب التوفير وحساب توفير الأطفال والحسابات لأجل، وتم تطبيقها اعتباراً

ترتيب أولويات الإنفاق وتوجيه السيولة والإقراض نحو الإنتاج
الحكومة: متابعة عمل الشركات الخاصة
وإجراءات لتعزيز قوة العملة الوطنية

الوطن

الحكومية، إضافة إلى الاستمرار بخطة إصلاح مؤسسات القطاع العام الاقتصادي، وإدارة الموارد المتوافرة وفق أولويات الإنتاج

كما طلب المجلس من وزارة النفط والثروة المعدنية تأمين احتياجات المواطنين من مازوت التدفئة قبل حلول فصل الشتاء منعاً لحدوث أي اختناقات، وتكثيف الجولات الميدانية والرقابية على محطات الوقود للتأكد من التزامها بالضوابط

والمعايير المعتمدة في عملية التوزيع. ووافق المجلس على زيادة قيمة التعويض الممنوح لجرحي قوات الدفاع الشعبي المصابين بنسبة عجز ٧٠-٧٥ بالمئة ليصبح ٣٠ ألف ليرة سورية شهرياً، يتم تسديدها من الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لمدة عشر سنوات.

وتم اعتماد حزمة من الضوابط والأسس اللازمة لضمان كفاءة ونزاهة وحيادية اللجان المعنية بإجراء المقابلات الشهرية للوظائف في الجهات

أقر مجلس الوزراء حيزاً واسعاً من جلسته الأسبوعية أمس لمناقشة الواقع الاقتصادي في هذا ويمنح المصرف قروضاً قصيرة الأجل بهدف تمويل رأس المال العامل لكل الفعاليات الاقتصادية بمختلف أنواعها وطبيعتها على أن تكون المنشآت قائمة ومرخصة وتمارس نشاطها بشكل فعلي، وذلك لتمكين المنشآت من شراء المواد الأولية وزيادة قدرتها التشغيلية واستغلال الطاقة الإنتاجية بالشكل الأفضل.

ووافق المجلس على أن تكون المنشآت قائمة ومرخصة وتمارس نشاطها بشكل فعلي، وذلك لتمكين المنشآت من شراء المواد الأولية وزيادة قدرتها التشغيلية واستغلال الطاقة الإنتاجية بالشكل الأفضل.

ووافق المجلس على أن تكون المنشآت قائمة ومرخصة وتمارس نشاطها بشكل فعلي، وذلك لتمكين المنشآت من شراء المواد الأولية وزيادة قدرتها التشغيلية واستغلال الطاقة الإنتاجية بالشكل الأفضل.

٨٢ ألف معمل للقطاع الخاص عادت للعمل

وزير الصناعة لـ«الوطن»: عقود إنتاج بـ٢٠٣ مليارات ليرة عام ٢٠١٩
سنركز بالمستقبل على الصناعات ذات البعد الإستراتيجي

الإعمار، ووضع خطة سنوية وفقاً للبرامج الزمنية للمطلبات وزارتي الإدارة المحلية والأشغال.. وغيرهما، لافتاً إلى أن الخطة تتضمن كيفية تحسين تصدير المنتج، نوعاً وكماً، وكيفية طرح أصناف متعددة، وحلقات جديدة للمنتج بحيث يتم تأمين الكامل الإنتاجي والاقتصادي، بدءاً من المواد الأولية وصولاً إلى المنتج النهائي.

وتتضمن الخطة كيفية تحقيق ربح صاف للخزينة، من خلال تعزيز المساهمة الفعالة بالنتائج المحلي الإجمالي، وتحقيق التشاركية المضمونة في تطوير خطوط الإنتاج ومواكبة

الحدادة. وأشار الوزير إلى أن الوزارة تسعى وفق خطتها الإستراتيجية لاتخاذ عدة إجراءات لدعم وتشجيع الصناعة الوطنية، والعمل على موازنة جميع الصناعيين الوطنيين الذين استمروا بالإنتاج رغم الصعوبات البالغة أثناء

الحرب، بما فيها دعم المنتجين في الشركات المتضررة، وإعادة الإقلاع من جديد، ليس فقط لاستعادة الإنتاج الصناعي، ولكن لزيادة مستويات التشغيل والمساهمة الاقتصادية والتنمية للصناعة، وزيادة إيرادات الدولة الضريبية لاحقاً.

إضافة لتلبية ترميم المناطق الصناعية المتضررة واعتماد الحوافز التي تمكن الصناعيين من العودة إلى العمل وترميم منشآتهم والإقلاع بها من جديد، وتيسير الإجراءات الداخلية والمنشآت؛ المتألمة بتأثير مستلزمات العملية الإنتاجية، والالتقاء بكافة التهريب كاولوية مطلقة لدعم الإنتاج المحلي.

تجمعات عشوائية

شدد الوزير جدياً على أهمية إعادة توزيع التجمعات الصناعية العشوائية التي كانت قائمة قبل الأزمة وتنظيمها، والبدء بخلق شبكات ريادية تعمل على تقديم الدعم الفني والمادي لهذه العقائد والمدن والقرى الصناعية والمؤسسات الداعمة للقطاع الصناعي، وتأكيد تنفيذ سياسة بدائل المستوردات وتعزيز الصادرات الصناعية، والأهم الاهتمام بصناعة التدوير، إذ بدأت الوزارة بتدوير نحو ٨٠ طناً من النفايات الجبلية المتركة بمصاف.

وأضاف «نخطط لاستبدال النشاطات الصناعية غير المجدية بأخرى ذات جدوى اقتصادية، وصولاً إلى زيادة المنتج كما ونوعاً».

إصلاح

فيما يخص مشروع إصلاح القطاع العام، قال الوزير «حكومة» نحن بصدد التركيز على الصناعات ذات البعد الإستراتيجي، وهناك مساهمة حثيثة يتم العمل عليها لزيادة إنتاج المنشآت الصناعية، ودراسة حال المنشآت المتوقفة عن العمل، من خلال رؤى متعددة لاستثمارها، بغية الوصول إلى منشآت ذات من أجل الإعداد الجيد، مؤكداً أن قانون الاستثمار الجديد يأخذ بالحسبان خصوصية قطاع الصناعة، من حيث قدرته على توليد قيم مضافة للدخل القومي، وخلق فرص عمل، وتعزيز الميزان التجاري.



مالياً، وتنظيم العمل بين كل الشركات الناطقة لمنشأة صناعية للقطاع الخاص.. وأشار إلى أنه لدى الوزارة إستراتيجية تبني على النهوض وإقلاع القطاع العام الصناعي العام والخاص، وتطوير الصناعة وتحديثها، وتأمين فرص العمل، بما يحقق الاستثمار الأمثل لأدوات الإنتاج.

وأشار الوزير إلى أن الصناعة لها سياسات مهمة إعادة النظر بالمطالبات القانونية والتشريعية والإجرائية اللازمة لإعادة إحياء الصناعة السورية وتطويرها، لجهة خلق بيئة تنافسية

بالأرقام

أوضح الوزير أن البيانات الأخيرة للوزارة تكشف عن عقود مبرمة لتصرف الإنتاج الإجمالي ٢٠٣ مليارات ليرة سورية، وتم تصريف مخزون بقيمة ٢٢ مليار ليرة، والأهم أنه تم إقلاع ١٧ شركة من الشركات التي كانت متوقفة عن العمل، وتمت إضافة خطوط إنتاج جديدة، مع تطوير المنتجات لنحو ١٦ شركة، أهمها «تاميكو»، إذ تم افتتاح خط للشرب الجاف لإنتاج مختلف الأصناف من المضادات الحيوية بطاقة إنتاجية من ٦ إلى ٦,٥ ملايين عبوة سنوياً، إضافة إلى إنتاج الكبسول الطبي بطاقة إنتاجية مقدارها ٢٠ مليون كبسولة، بعد افتتاح الخط الجديد لإنتاج الكبسولات من المضادات الحيوية، الذي بلغت قيمته ٥٠٠ مليون ليرة سوري.

الخاص

وبخصوص القطاع الصناعي الخاص، قال الوزير «للحكومة دور كبير في تشجيع القطاع الصناعي الخاص من خلال إصدار حزمة من التشريعات والقوانين التي ساهمت بشكل كبير بزيادة عدد المنشآت الصناعية، التي توفر المنتجات الوطنية بجودة عالية وبسرعة منافس.. وأضاف «نتيجة المتابعة من قبل وزارة الصناعة وتذليل العقبات والصعوبات التي تعترض الصناعيين بالتنسيق مع كل الجهات المعنية؛ زاد عدد المنشآت الصناعية التي

هنا غانم

كشف وزير الصناعة محمد معن جذبة عن خطة لإعادة إعمار منشآت الودعة المدمرة، والبدء بصناعات حديثة متطورة لتأمين منتج محلي، وتصدير ما أمكن، وذلك من خلال رؤية علمية لمواكبة حداثة الصناعة، لجهة إعادة النظر بالأنشطة الصناعية ذات البعد الإستراتيجي، والاستثمار فيها بحسب أولويات تحقيق القيمة المضافة، وحاجة السوق السورية، بما يحقق تنمية صناعية جغرافية متوازنة، ومنح هذه الصناعات ميزة تفضيلية.

وبين الوزير في حديث لـ«الوطن» أنه تم العمل على وضع إجراءات فنية وإستراتيجية من خلال رؤى واقعية للبدء بإبحاث خطوط إنتاجية تؤمن حاجة المواطن، وتدعم خطة القطاع العام، ليلوئه ريعية اقتصادية بأقل التكاليف، كما هو حال الاستثمار في خطوط الصوفية، لذا تم رسم خريطة غذائية استثمارية بحيث تراعى منتجات الخطة الزراعية واستثمارها بكامل طاقتها الإنتاجية، بجودة عالية وأسعار منافسة، مشيراً إلى أنه بالنظر بإمكانية استثمار خطوط إنتاجية جديدة مثل كونسروة للفواكه المجففة ومستحضرات الزيوت العطرية وصناعة الكون والبايسون.. وغيرها.

رد

رئيس جهاز الرقابة المالية: الشكاوى يجب أن تكون من منطلق الغيرية وليست لأسباب شخصية

لقد نشرتم في عددكم الصادر يوم الأربعاء ٢٠١٩/٩/١٨ تصريحاً على لسان رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية تحت عنوان: «نسبة كبيرة من الشكاوى الكيدية».

مشيرين إلى أن هذا العنوان لم يكن دقيقاً حيث تم التصريح عن آلية عمل الجهاز المركزي ومن ضمنها التحقيق في القضايا التي تحال من مفتشي إدارات التحقيق أثناء القيام بمهامهم حين يتم اكتشاف خلل أو خطأ يؤدي إلى الإضرار بالمال العام ويستوجب التحقيق وتمت معالجة وفق الأصول والقواعد المنصوص عنها بقانون الجهاز إما عن طريق الوزير المختص وإما بالإحالة على القضاء في حال استوجب ذلك.

أما ما يتعلق بشكاوى المواطنين فيتم إحالتها على مديرية التحقيق للتقصي والتحقيق بمحتواها وفي حال ثبوت صحتها يتم التحقيق بها، وأشرت إلى أن الشكاوى يجب أن تكون من منطلق الغيرية على المال العام والمصلحة العامة وليست لأسباب شخصية ومرفقة بوثائق وبيانات دقيقة حتى لا يتم هدر وقت وجهد المفتش بشكاوى شخصية غير صحيحة أو كيدية.

رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية
محمد عبد الكريم بريق

ميدة لـ«الوطن»: تطبيق الاعتمادية لدخول المنتج أسواق كبيرة في الصين وروسيا

توقيع عقد مع القرم لتوريد ١٠٠ ألف طن حمضيات

كما تم توقيع عقود أخرى منذ مدة قصيرة لتصدير ٥ آلاف طن حمضيات متنوعة كذلك عقود لتصدير ٥ آلاف طن حمضيات متنوعة، مبيناً أن هذه العقود أبرمت خلال دورة العرض.

ونوه بأنه سيكون هناك متطلبات كثيرة إضافة لنظام الاعتمادية، منها برنامج الترويج الإعلامي المحلي والخارجي، والاهتمام بمكاتب الحمضيات خارج سورية، مبيناً أن كل هذه العوامل مجتمعة مع التسويق الداخلي وبتكاتف الجهات المعنية من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة إشكاليات ملف الحمضيات.

وأوضح أن الإجراءات الإسعافية الحالية لتصدير الحمضيات ترتبط بموضوع الدعاية والإعلان وموضوع الترويج والدعم الذي يقدم من قبل الهيئة، وخاصة على هامش معرض دمشق الدولي، بالإضافة للتنسيق مع الجهات المعنية بهدف التسويق الداخلي للحمضيات، مشيراً إلى أن دعم الهيئة للصادرات مستمر على قدم وساق.

ولفت إلى أن الهيئة عملت على موضوع استمارة الاعتمادية فيما يخص المزارع وشركات مراكز الفرز والتوضيب وغيرها، وذلك في سياق عملية التحول إلى تنفيذ المصنوفة التنفيذية فيما يتعلق بالاعتمادية.

وأشار ميدة إلى أن الهيئة تعمل هذا العام على عدة مستويات؛ إسعافاً للموسم الحالي، ومتوسط الأجل، وطويل الأجل، مشيراً إلى أن الهدف الأساسي للهيئة يكمن في أن تعتمد المزارع السورية عالمياً، بمعنى أن أي مزرعة أو مركز توضيب يحصل على شهادة اعتمادية يصبح بإمكانه تسويق مادة الحمضيات وإبرام عقود تصديرية على المدى البعيد والمتوسط، وبالتالي استهداف أسواق تصديرية كبيرة كأسواق الصين وروسيا.. وغيرها.

وأوضح ميدة أن الصعوبات موجودة لكن الهيئة تعمل على تذليلها مع تقديم الدعم اللازم، مشيراً إلى أن الهيئة خلال الدورة ٦٦ لمعرض دمشق الدولي قدمت دعماً ١٠٠ بالمئة للشحن البري والبحري بما فيها الحمضيات، لافتاً إلى أنه تم بالأساس توقيع عقود قدمت للهيئة لتصدير ٥ آلاف طن حمضيات متنوعة،

اعتمادية المزارع والحقول، واعتمادية مراكز الفرز والتوضيب، واعتمادية الشركات المصدرة. ونوه ميدة بأن نظام الاعتمادية هو عبارة عن مجموعة من المعايير العالية التي يجب أن تتوفر في مكان المزرعة، مثلاً، وأن تكون المواصفات بالنسبة للجودة والمواصفات الأخرى مطابقة للمواصفات العالمية، وعلى سبيل المثال، تطلب الصين مواصفة كاملة، بمعنى أن يكون مركز الفرز والتوضيب سبعة مراكز معروفة ومتوفرة، وأن تكون الشركات التصديرية معتمدة ومسجلة وتتوفر فيها القاييس العالمية، مبيناً أن هذا الأمر إذا توفر وتحقق وتم الحصول على شهادة مثل شهادة الأيزو فإنه يسهل دخول المنتجات إلى الأسواق العالمية.

وبين أن الاجتماع الذي جرى مؤخراً في وزارة الزراعة كان حول موضوع الحيازات بالنسبة للمزارع والأساكن المزروعة والكميات وعدد الأشجار، موضحاً أنه من خلال ذلك يمكن تحديد المزارع التي من الممكن أن يتم التوجه لها بخصوص نظام الاعتمادية بالنسبة للمزارع.